

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون



الجلسة ٨٧٤٩

الثلاثاء، ١٤ تموز/يولية ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٣٥

نيويورك

الرئيس	السيد هويسغن	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نينزيا
	إستونيا	السيد يورغنسون
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوستويرفا
	تونس	السيد قبطني
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجولا
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كينغ
	الصين	السيد ياو شاو جون
	فرنسا	السيد ميشون
	فيت نام	السيد دانغ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد روسكو
	النيجر	السيد أباري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كرافت

جدول الأعمال

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2020/603).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كولومبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أرحب بمعالي السيدة كلوديا بلوم دي باريزي، وزيرة خارجية كولومبيا. وستنضم السيدة بلوم دي باريزي إلى هذه الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من بوغوتا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في الجلسة مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم: السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، والسيدة كليمنسيا كارابالي روداليجا، عضو الرابطة المحلية للمرأة، والمدافعة عن حقوق الإنسان والحقوق الإقليمية للكولومبيين من أصل أفريقي.

وسينضم السيد رويس ماسيو والسيدة كارابالي إلى الجلسة عن طريق التداول بالفيديو، من بوغوتا وكاوكا، على التوالي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2020/603، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. أعطي الكلمة الآن للسيد رويس ماسيو.

السيد رويس ماسيو (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي لعرض آخر تقرير للأمين العام عن كولومبيا (S/2020/603). ومن دواعي سروري أن أقوم بذلك بصحبة وزيرة الخارجية كلوديا بلوم. ويسرني على وجه الخصوص مشاركة السيدة كليمنسيا كارابالي في جلسة اليوم، التي تشكل قيادتها الشجاعة ودفاعها عن حقوق المجتمعات المحلية الكولومبية من أصل أفريقي وضحايا النزاع المسلح في مقاطعة كاوكا مثالا على العمل الملهم الذي تقوم به القيادات الاجتماعية النسائية في جميع أنحاء كولومبيا.

وينوه تقرير الأمين العام بمثابة الحكومة والقوة الثورية البديلة المشتركة، فضلا عن العديد من الجهات الفاعلة الأخرى، على مواصلة بذل جهود بناء السلام على الرغم من الصعوبات الناجمة عن الجائحة. وأثني على الطرفين لعملهما المشترك داخل المجلس الوطني لإعادة الإدماج وفي إطار الآلية الثلاثية المعنية بالانتقال إلى الشرعية، التي أتاح عملها اعتماد ١٣١ مقাতلا سابقا آخر منذ صدور تقرير الأمين العام. ومما يبعث على التشجيع أيضا استئناف لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه دوراتها، بمشاركة البلدان الضامنة.

وأثق بأن الحوار البناء بين الحكومة والقوة الثورية البديلة المشتركة سيؤدي قريبا إلى إبرام اتفاقات بشأن المسائل المتصلة بتسليم أصول القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، بما في ذلك بشأن الموعد النهائي لإنهاء هذه العملية.

(تكلم بالإسبانية)

لا يزال انعدام الأمن الذي يعاني منه المقاتلون السابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، والمجتمعات المحلية، والمدافعون عن حقوق الإنسان، والزعماء الاجتماعيون من الرجال والنساء مثل السيدة كارابالي، مصدر قلق كبير لنا، وللأسف، استمر انعدام الأمن خلال الجائحة. وعلى الرغم من الالتزامات والتدابير التي نفذتها الحكومة وسلطات الدولة، فإن

وراء معظم أعمال العنف المبلغ عنها في المناطق المتضررة من النزاع سابقا.

وبعد شهور من عدم اليقين وتزايد المخاطر الأمنية من قبل الجماعات المسلحة غير المشروعة، تجري عمليات لنقل المنطقة الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج في إيتوانغو، وهي بلدية قُتل فيها ١١ من الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي و ٧ من أقاربهم، إلى موقع جديد في موتاتا، وكلتاها في مقاطعة أنتيوكيا. وآمال العشرات من المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي وأسرههم، الذين أجبروا على المغادرة بسبب تصاعد العنف، معقودة الآن على هذا الموقع الجديد. ومن الضروري ضمان حصول هؤلاء المقاتلين السابقين على الحماية والدعم اللازمين لكي يواصلوا بنجاح إعادة إنماجهم في الحياة المدنية.

وينبغي للسلطات كذلك أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان عدم نسيان المجتمعات المحلية المحيطة والمقاتلين السابقين الذين يبقون في إيتوانغو نتيجة لهذا النقل. وظلت السلطات المحلية تسلط الضوء دائما، منذ إنشاء المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، على كونها تمثل وجودا معززا للدولة في هذه المناطق التي طال إهمالها في جميع أنحاء البلد. ولا ينبغي، في الواقع، إضعاف وجود الدولة في هذه الأراضي بل ينبغي تعزيزه.

وكما أشار الأمين العام مرارا وتكرارا، فإن الوجود المعزز والمتكامل لمؤسسات الدولة هو الحل الطويل الأجل للعنف الذي ابتليت به المناطق الريفية في كولومبيا. ومع وضع هذا الاعتقاد في الاعتبار، وضع اتفاق السلام آليات مثل البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي والبرنامج الشامل لأمن وحماية المجتمعات المحلية والمنظمات في الأقاليم. وينبغي أن يسير التقدم في تنفيذ هذه الآليات بطريقة شاملة للجميع وتشاركية وسريعة. وكذلك أنشأ اتفاق السلام البرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة، الذي يهدف إلى تحرير المجتمعات المحلية

عدد المقاتلين السابقين الذين قتلوا منذ توقيع الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم يتجاوز الـ ٢٠٠ مقاتل، إذ بلغ ٢١٠. ولا شك في أن العنف المرتكب ضد الذين ألقوا السلاح بموجب الاتفاق والذين يدافعون عن حقوق الإنسان وحقوق المجتمعات التي دمرها النزاع يظل أخطر تهديد لبناء السلام في كولومبيا.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي تطور إيجابي، أُلقت السلطات القبض على عدة أشخاص يُعتقد أنهم مسؤولون عن بعض عمليات القتل هذه. ويشمل ذلك اعتقال شخص في ٦ تموز/يوليه بتهمة كونه العقل المدبر وراء مقتل ألكسندر بارا، وهو مقاتل سابق في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي وزعيم المنطقة الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج في مزيتا، بميتا. وقد أُلقي القبض عليه في إطار جهد مشترك بين فيلق النخبة التابع للشرطة الوطنية ووحدة التحقيقات الخاصة التابعة لمكتب المدعي العام، وهما هيئتان أنشئتتا بموجب اتفاق السلام النهائي.

وهذه الاعتقالات مثال على النتائج التي يمكن أن تحققها آليات اتفاق السلام وتذكير بضرورة تزويدها بكل الدعم المطلوب للاضطلاع بمهامها بفعالية. ويجب على جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة أن تدعم عمل وحدة التحقيقات الخاصة، لا سيما من خلال تنفيذ أوامر القبض المعلقة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون من الأولويات منح الوحدة الوطنية للحماية الموارد المالية والتقنية والبشرية اللازمة حتى لا يُقتل المزيد من المقاتلين السابقين بينما ينتظرون تقييم طلباتهم لتوفير الحماية. وطالما أن المناقشات جارية بشأن النظام الداخلي للجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية، فإنني على ثقة من أنها ستكون متسقة مع الالتزامات المنصوص عليها في اتفاق السلام النهائي، وستوافق قريبا على، وتنفذ، السياسة العامة التي طال انتظارها لتفكيك الجماعات المسلحة غير المشروعة وشبكات دعمها التي تقف

النظر في اقتراح المنتدى الرفيع المستوى المعني بالشعوب الإثنية بإنشاء فريق عامل لتناول حالة المقاتلين السابقين من السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي.

إن نموذج كولومبيا للعدالة الانتقالية هو أحد الابتكارات الرئيسية لهذه العملية. وقد وصلت العناصر الثلاثة للنظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار عملها أثناء الجائحة لضمان احترام حقوق الضحايا. وفي نيسان/أبريل، أصدرت الولاية القضائية الخاصة للسلام مبادئ توجيهية بشأن الجزاءات التي ستفرضها على الأفراد الخاضعين لولايتها وعلى المهام أو الأعمال أو الأنشطة ذات المضمون الجبري والتعويضي. وقد استأنفت لجنة تقصي الحقائق حوارها من أجل عدم استمرار النزاع المسلح وعدم تكراره مع عدة جهات فاعلة في المجتمع الكولومبي من أجل تعزيز المصالحة ومناقشة أسباب استمرار العنف في مناطق مختلفة، وتساعد وحدة البحث عن الأشخاص المعتبرين في عداد المفقودين في مواصلة أسر الأشخاص الذين اختفوا قسراً أثناء النزاع.

ويظل دعم جميع الجهات الفاعلة للنظام (النظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار) أمراً بالغ الأهمية، بما في ذلك باحترام استقلاله وإدارته الذاتية وكفالة توفير الموارد المالية الكافية لتشغيله. وكذلك أحث جميع أطراف النزاع على المساهمة بشكل كامل في عمل العناصر الثلاثة للنظام. سيكون هذا مهماً من أجل تحقيق توقعات المجتمع الكولومبي ككل فيما يتعلق بالحقيقة والعدالة والجبر.

لقد أفرغت حوادث العنف الجنسي التي ارتكبتها أفراد من قوات الأمن العام الكولومبيين في الأسابيع الأخيرة. إن هذه الحالات، التي أداها بشدة الرئيس ووزير الدفاع والتي يجري التحقيق فيها، تذكراً مؤلمة بالأعمال المروعة للعنف الجنسي والجنساني التي ارتكبتها أطراف النزاع جميعها. ويساورني القلق أيضاً إزاء تزايد التقارير عن العنف الجنسي في سياق الجائحة. إنني أشجع جميع الأطراف على مضاعفة التدابير الرامية إلى

من قبضة عنف الجماعات المسلحة غير المشروعة والمنظمات الإجرامية بتزويد المزارعين والمجتمعات المحلية بمسار طوعي صوب سبل قانونية لكسب العيش. وينبغي أن يركز تنفيذها الآن على ضمان حصول الأسر المشاركة على المساعدة في الوقت المناسب لتطوير المشاريع الإنتاجية.

وفيما يتعلق بعملية إعادة الإدماج، أرحب بالموافقة على مشاريع إنتاجية جماعية وفردية إضافية على الرغم من الجائحة. وفي الوقت نفسه، تأثر الكثير من المبادرات الإنتاجية للمقاتلين السابقين من جراء الجائحة، مما يزيد من الحاجة إلى كفالة الدعم لاستدامتها، بما في ذلك من خلال المساعدة التقنية وتخصيص الأراضي والوصول إلى الأسواق. ومن المهم كذلك أن تكفل كل من الحكومة والقوة الثورية البديلة المشتركة (القوات المسلحة الثورية لكولومبيا سابقاً) استمرار فوائد عملية إعادة الإدماج، بما في ذلك الحصول على المشاريع الإنتاجية، والوصول إلى جميع المقاتلين السابقين في عملية إعادة الإدماج.

وقد بينت الجائحة مرة أخرى حالة الضعف التي يعيشها نحو ثلثي المقاتلين السابقين المعتمدين الذين يقيمون حالياً خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج. فجميع الجهات الفاعلة - بما فيها المجلس الوطني لإعادة الإدماج، للنظر في احتياجات هؤلاء المقاتلين السابقين، بمن فيهم أولئك الذين تجري عملية إعادة إدماجهم بصورة جماعية - حيوية لكفالة استمرارهم في عملية إعادة إدماجهم في خضم تحديات أمنية متزايدة.

وكذلك أحث الحكومة والقوة الثورية البديلة المشتركة على تعزيز قيادة المقاتلات السابقات في إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وأثق بأن المجلس الوطني لإعادة الإدماج سيُعطي الأولوية لتوصيات الفريق العامل التقني المعني بالشؤون الجنسانية. وكذلك أشجع المجلس الوطني لإعادة الإدماج على إعادة تنشيط أفرقة العاملة المعنية بالأطفال والشباب وعلى

هذه الجلسة ممكنة، لا سيما الممثل الدائم لألمانيا الذي يرأس هذه الجلسة.

إسمي كليمنسيا كارابالي روداليجا، وجمعت من بلدية بوينس آيرس، في كاوكا، كولومبيا. أنا إحدى الناجيات من الهجوم الذي نفذته جهات مسلحة في ٤ أيار/مايو ٢٠١٩، وهدد أيضا حياة ٢٥ من الرجال والنساء الآخرين، وجميعهم ناشطون يعملون من أجل الدفاع عن الحقوق العرقية والإقليمية لمجتمعاتنا المحلية في كولومبيا.

ومنذ الغزو الإسباني قبل أكثر من ٥٠٠ سنة، والذي أدى إلى استعباد أبناء شعوب أمريكا ونزع ملكيتهم وموتهم، يجب أن نقول إن الإبادة العرقية في كولومبيا لم تتوقف. فكل يوم ونستيقظ على أبناء عن مقتل شخص أسود أو من السكان الأصليين، أو تهديد أحد أفراد حرس السكان الأصليين أو حرس سيمارونا، أو اغتصاب امرأة - فتاة أو بالغة - أو استمرار وفاة القادة والمدافعين عن حقوق الإنسان. وقد ازدادت هذه الحالات بشكل كبير بسبب مرض فيروس كورونا في كولومبيا.

ومنذ توقيع الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم بين الدولة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية الثورية - الجيش الشعبي، قتل ٦٨٦ من القادة والمدافعين عن حقوق الإنسان في كولومبيا، ١٢٠ منهم هذا العام وحده. وتشمل هذه الأعمال اغتيال السيدة كارينا غارسيا، المرشحة لمنصب عمدة بلدية سواريس، في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، وخمسة أشخاص آخرين دعموها في حملتها الانتخابية وفي ممارسة السياسة؛ واغتيال كريستينا باوتستا، قائدة مجتمع السكان الأصليين في ناسا، وأربعة من أفراد الحرس الأصلي الذين كانوا معها في ٢٩ أكتوبر ٢٠١٩؛ وتقطيع أوصال باولا ديل كارمن مينا أورتييس، وهي عضو في مجلس المجتمع الأفريقي الكولومبي من كانيون ديل ميكاي.

وهذه الأمثلة كافة دليل على أن المجتمعات المحلية، والنساء على وجه الخصوص، تعاني من انتهاك شديد لحقنا في الحياة

تحسين الحماية والأمن للنساء، بمن فيهن المحاربات السابقات والقادات الاجتماعيات والمدافعات عن حقوق الإنسان. وتشمل تلك التدابير التنفيذ الفوري لخطة عمل البرنامج الشامل لضمانات القيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان، الذي تأخر بسبب هذه الجائحة. ومن المسائل الجوهرية أيضا بذل جهود لمعالجة حالات العنف المنزلي والجنساني في المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج.

لقد وفر صوت مجلس الأمن ومشاركته النشطة دعما أساسيا لقضية السلام في كولومبيا. ويحدوني أمل صادق في أن يكون قراره ٢٥٣٢ (٢٠٢٠)، الذي جاء بعد دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، مصدر إلهام لحفز جهود جميع الأطراف المعنية لوقف العنف وتيسير التصدي للجائحة.

وليس هناك ما يرر الاستمرار في ممارسة العنف ضد الكولومبيين الضعفاء الذين يعانون بالفعل من مصاعب شديدة. وقد رأينا بالفعل كيف أن وقف العنف ولو مؤقتا يمكن أن ييسر تقديم الإغاثة للمجتمعات المحلية التي تعاني في الميدان. وبالفعل، ينبغي أن تركز جميع الجهود المبذولة الآن على معالجة حقائق الوباء وحماية أشد الفئات ضعفا وضمان استمرار مضي جهود بناء السلام قدما في خضم هذه العاصفة الشديدة. وأشجع الكولومبيين على أن يظلوا متحدين وهم يواجهون هذه الأزمة وأن يحافظوا على أهدافهم المشتركة المتمثلة في الأمن والتنمية والسلام الحقيقي والدائم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد رويس ماسيو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كارابالي روداليجا.

السيدة كارابالي روداليجا (تكلمت بالإسبانية): أود أن أتوجه بتحية كلها سلام ونوايا حسنة إلى الممثلين الدبلوماسيين لمختلف الحكومات المشاركة في هذا التجمع الهام اليوم، وإلى أعضاء منظومة الأمم المتحدة وكل من جعل مشاركتنا في

أولاً، إن الأطر المعيارية، لا سيما البرنامج الشامل لضمانات القيادات النسائية والمدافعين عن حقوق الإنسان والبرامج الشاملة المتعلقة بتدابير الأمن والحماية للمجتمعات المحلية والمنظمات في الأراضي، يجب أن تنفذ تنفيذا كاملاً.

ثانياً، يجب أن يكون هناك امتثال لتنفيذ اتفاق السلام بطريقة شاملة، بما في ذلك الفصل الكامل من اتفاق السلام المتصل بالمسائل العرقية وأحكامه المتعلقة بنوع الجنس.

ثالثاً، يجب التحقيق الفعال في الانتهاكات المادية والفكرية لحقوق الإنسان والحقوق العرقية والإقليمية التي لا تزال قائمة في البلد، وملاحقة مرتكبيها، كإجراء لمنع الإفلات من العقاب الذي يشمل هذه الجرائم.

رابعاً، يجب إحراز التقدم في تنفيذ تدابير الحماية الجماعية التي تنطوي على نُهج جنسانية وعرقية مختلفة، وكذلك القضيتين ٠٠٤ و ٠٠٥ لعام ٢٠٠٩، والقضية ٠٩٢ لعام ٢٠٠٨، وذلك في جملة أمور، للحد من المخاطر الهائلة التي تنشأ عن ممارسات نزع الملكية. والتحول الهيكلي في المناطق الريفية في كولومبيا ينبغي أن يحقق التكامل بين المناطق ويسهم في القضاء على الفقر ويعزز المساواة ويكفل تمتع جميع المواطنين تمتعاً كاملاً بحقوقهم.

خامساً، ندعو الحكومة الوطنية إلى ضمان حقوقنا وحماية حياتنا وجعل السلام أولوية في الخطة العامة في البلد.

وباعتبارنا نساء يرغبن في السلام وفائزات بالجائزة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان في كولومبيا، فإننا نطلب من المجتمع الدولي أن يشجع أولاً الأطراف المسلحة التي تعمل في أراضينا على الاتفاق على اتفاق إنساني يتيح تعزيز التدابير الرامية إلى ضمان الحياة واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، فضلاً عن استقلالنا الإقليمي وأشكال الحكم الذاتي في مجتمعاتنا المحلية؛ ثانياً، حماية مجتمعاتنا المحلية وزيارة أراضينا، كما فعل مجلس الأمن في العام الماضي في بلدية كالدونو؛ وثالثاً،

نتيجة لاستمرار النزاع المسلح في أراضينا وانعدام الوجود المدني للدولة والتدخل العسكري الذي تقوم به الحكومة الوطنية كرد فعل، مما يزيد من التهديدات التي يتعرض لها بقاءنا في أراضينا، إن أُنْهتْ تضعنا وسط تبادل إطلاق النار وتتسبب في العزل والتشريد وأعمال العنف ضد النساء والفتيات.

وفي العديد من الأراضي في جميع أنحاء البلد، قامت الجماعات المسلحة غير الشرعية والمنظمة بإعادة تشكيل الأراضي التي كانت تسيطر عليها سابقاً القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي سابقاً ودخلتها. ومما يؤدي إلى تفاقم هذه الحالة التوترات الناجمة عن العديد من النزاعات الأخرى، مثل وجود النخب الاقتصادية ذات المصالح الاستخراجية، والاقتصادات غير المشروعة، بما في ذلك المحاصيل المستخدمة بشكل غير قانوني، والفساد والتعدين غير المشروع. وعلى الرغم من اتفاق السلام الموقع في عام ٢٠١٦، لم يتحقق لشعبنا في كولومبيا حتى الآن سلام حقيقي ومستقر. والذين يعانون أكثر من غيرهم من عواقب المواجهة المسلحة هم السكان المدنيون والمجتمعات العرقية وشبابنا، وفتياتنا ونساؤنا.

وباعتبارنا نساء ملتزمات ببناء السلام ويقاومن جميع أعمال العنف في أراضينا وضد أجسادنا، فإننا نقدر الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. ونحن ممتنات بشكل خاص للسويد والنرويج بوصفهما مدافعتين عن التحالفات النسوية ولصندوق الأمم المتحدة الاستثماري المتعدد الشركاء من أجل الحفاظ على السلام في كولومبيا، الذي أسهم بدعمه للمجتمع المدني في تهيئة الظروف لمشاركة وتمكين النساء من أصل أفريقي ونساء الشعوب الأصلية من أجل تنفيذ اتفاق السلام وممارسة حقوقنا.

وبالنظر إلى أهمية إطار السياسة الدستورية والقانونية والسياسة العامة في كولومبيا، فإننا نطالب الرئيس إيفان دوكي ماركيس بما يلي.

حضورنا هنا اليوم ممكنا. ويطيب لنا أن نثبت أن من الممكن، عند الاقتضاء، أن نعقد الاجتماعات في مقرنا.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، كارلوس رويس ماسيو، على إحاطته وعلى العمل الدؤوب المتواصل الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا على الرغم من الصعوبات التي يسببها مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). كما أشكر السيدة كليمنسيا كارابالي روداليجا، التي قدمت إحاطة باسم مجتمعنا المدني، على شهادتها القوية والواضحة.

ونشير إلى التحدي المحتمل الذي تسببه الجائحة للتقدم الهام المحرز في تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم خلال السنوات الثلاث والنصف الماضية. ونشير أيضا إلى الجهود التي تبذلها الأطراف للتخفيف من أثر الجائحة. وأود أن أحاطب وزيرة الخارجية بلوم دي باريري قائلا إن المملكة المتحدة ترحب بالتزام الحكومة الكولومبية المستمر بالوفاء الشامل بالاتفاق، ولا سيما التأكيد على أن الحكومة الكولومبية لا تنوي تعديله. وعلى الرغم من وجود بعض التحديات الرئيسية، فقد أحرز تقدم كبير منذ عام ٢٠١٦.

وقد تكيّفت مؤسسات العدالة الانتقالية في كولومبيا مع هذه الجائحة بشكل مثير للإعجاب، وسرعان ما حولت عملها إلى الفضاء الافتراضي. ونعتقد أنه يجب أن يكون الضحايا في صميم جهود بناء السلام. ويسرنا التقدم الذي أحرزته تلك الهيئات في هذا الوقت القصير. ونأمل أن تواصل تلقي الموارد التي تحتاج إليها للاضطلاع بعملها القيم. ونلاحظ تطلع الأطراف إلى قيام بعثة الأمم المتحدة بدور في التحقق من الجزاءات التي تفرضها الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. ونرحب بأن تمضي البعثة في ذلك قدما.

كما أن تنفيذ البرامج الإنمائية مع التركيز على المناطق الإقليمية لا يزال يحرز تقدما حيث أصبحت جميع بلديات

مساعدة مبادراتنا لبناء السلام، ليس فقط من خلال الدعم التقني والاقتصادي، ولكن أيضا من خلال الالتزام السياسي بوصفها جهات ضامنة للمساعدة على المضي قدما بتنفيذ اتفاق السلام بطريقة مستدامة وشاملة.

نحن ممتنون للزيارات التي قام بها إلى أراضينا الممثل الخاص للأمين العام في كولومبيا، السيد كارلوس رويس ماسيو. وبالمثل، ندعوه بحرارة إلى الاجتماع بنا، نحن المنحدرين من أصل أفريقي والسكان الأصليين في كولومبيا بصفتنا أعضاء في اللجنة الإثنية للسلام والدفاع عن الحقوق الإقليمية، إلى جانب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، السيد أداما دينغ، للنظر في الحالة الحرجة لبقاء مجتمعاتنا في خضم التطهير العرقي والجرائم الوحشية المنتظمة التي ترتكب ضدنا. وهذا أمر عاجل.

وندعو المجتمع الدولي إلى تعزيز تنفيذ أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وخطة العمل الوطنية ذات الصلة في كولومبيا، من أجل تعزيز مشاركة النساء والشباب وحمايتهم وقيادتهم في بناء السلام وصونه، مع التركيز على نوع الجنس وحقوق الأطفال والنساء في أراضينا.

وأشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على السماح لنا بإسماع صوتنا هنا.

فذلك صوتي لأننا هكذا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة كارابالي روداليجا على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد روسكو (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أبدأ كلمتي، أود أن أنضم إليكم في تقديم خالص شكرنا للأمانة العامة والمترجمين الشفويين وأفراد الأمن الذين جعلوا

ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتقديم منفذها إلى العدالة. ويسرنا أن نرى أن هناك ثلاثة أقاليم لديها الآن أفرقة عاملة لمتابعة التهديدات والهجمات على المستوى المحلي. ونأمل في توسيع نطاق تلك المبادرة قريباً في جميع أنحاء البلد. وتمشيا مع نداء الأمين العام لوقف إطلاق النار، الذي أيدته مجلس الأمن، فإننا ندعو مع الشعور بالقلق البالغ إزاء الأثر الإنساني للعنف المسلح جميع أطراف النزاع في كولومبيا إلى تهيئة الظروف اللازمة لوقف الأعمال العدائية استجابة لجائحة كوفيد-١٩.

وأخيراً، لا يزال التقدم بطيئاً في حصول المقاتلين السابقين على الأرض، مما يؤثر أيضاً على حصولهم على السكن. وفي الوقت الذي يواجهون فيه صعوبات اقتصادية محتملة بسبب الجائحة، فإن من شأن التطورات على هذه الجبهة أن تساعد في كفالة استدامة عملية إعادة الإدماج.

لقد واجهت كولومبيا الكثير من التحديات في سيرها صوب السلام، وقد أصبحت هذه اللحظة حاسمة بسبب "كوفيد-١٩". ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة ببذل كل ما في وسعها لدعم الحكومة الكولومبية في هذا الوقت العصيب في بناء سلام دائم لصالح الجميع.

السيدة كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلى بهذا البيان باسم الدول الأفريقية الأعضاء الثلاث في مجلس الأمن، وهي النيجر وتونس وجنوب أفريقيا، فضلاً عن سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة ١٣+١).

ونعرب عن تحياتنا الحارة لمعالي السيدة كلوديا بلوم دي باريري، وزيرة خارجية كولومبيا، ونشكر الممثل الخاص للأمين العام، كارلوس رويس ماسيو، والسيدة كليمنسيا كارابالي رودالغا على إحاطتهما.

تتعقد جلسة اليوم قبل ستة أيام من الاحتفال بيوم فريد في تاريخ كولومبيا - يوم استقلالها - وهو مناسبة ميمونة يمتلئ فيها

كولومبيا الآن تدمج هذه البرامج في أدوات تخطيطها. ومشاركة المجتمعات المحلية أيضاً أمر حيوي لتحقيق سلام مستدام وشامل للجميع. وندعو الحكومة إلى مواصلة ضمان مشاركتها النشطة والفعالة.

ومن المشجع أن نرى استخدام آليات اتفاق السلام للمساعدة على منع تفشي الإصابة بمرض (كوفيد-١٩) والتصدي له على الصعيد المحلي في المناطق الإقليمية السابقة وحوها المخصصة لأغراض التدريب وإعادة الإدماج، بما في ذلك تعزيز قدرتها على الرعاية الصحية وتوفير الأغذية. وهذا أمر هام للغاية بالنظر إلى الأثر الاقتصادي للجائحة على المشاريع الرائدة للمقاتلين السابقين. ونأمل أن تواصل الحكومة الكولومبية العمل مع شركائها لمساعدة تلك المجتمعات المحلية حتى تظل إعادة الإدماج على مسارها الصحيح.

بيد أننا نلاحظ بقلق بالغ مرة أخرى زيادة أعمال القتل والتهديد للمقاتلين السابقين والقادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والقيادات النسائية وأولئك المنتمين إلى السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. ومما يثير الاهتمام أن نسمع وصف هذه الحالة من قبل الممثل الخاص والسيدة كارابالي رودالغا بأنها أكبر تهديد لعملية السلام. وينبغي اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لهذه المسألة.

ونحث الحكومة الكولومبية أولاً على تخصيص موارد إضافية للاستجابة لطلبات الحماية وتنفيذ تلك الطلبات بفعالية. ويجب أيضاً أن تكون هناك استجابة فورية من جميع الأجهزة الحكومية للإنذارات المبكرة الصادرة من مكتب أمين المظالم. إن منع وقوع مثل هذه الهجمات أصلاً أمر بالغ الأهمية. ونلاحظ أن اللجنة الوطنية المعنية بضمانات الأمن لم تتعقد بكامل عضويتها منذ كانون الثاني/يناير. وندعو الحكومة ومنظمات المجتمع المدني إلى الاستفادة الكاملة من تلك الهيئة لوضع سياسة عامة لمكافحة التهديد الخطير الذي يسببه منفذو تلك الهجمات.

اتفاق السلام. ولذلك، تحت مجموعة الأعضاء الأفارقة زائدا واحدا (١+٣) جميع الأطراف على أن تتصدى بمزيد من الثقة للتحديات المتبقية المبينة في التقرير. ونغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على ما يلي.

أولا، لقد تألمنا من جراء عمليات القتل التي لا مبرر لها للمقاتلين السابقين والمدافعين عن حقوق الإنسان وزعماء السكان الأصليين والكولومبيين من أصل أفريقي. ومما يثير القلق بصفة خاصة استمرار العنف ضد هذه الفئات الأضعف، بمن فيها النساء والأطفال. ونشجع اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية على عقد اجتماعات منتظمة لمعالجة المسائل الأمنية. ومن الضروري أيضا أن تضاعف السلطات جهودها، وتدعم المؤسسات وتعزز التنسيق للتصدي بقوة لآفة القتل العنيف هذه وكفالة محاسبة مرتكبيه. ويجب أيضا تطبيق آليات الحماية الأمنية بشكل فعال لضمان سلامة وحماية المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية وأسرهم، حيث أنها تظل حاسمة الأهمية لإعادة إدماج المقاتلين السابقين بشكل سليم في المجتمع الكولومبي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حماية هذه الفئات الضعيفة بشكل خاص ستكون مقياسا هاما لفعالية التدابير الأمنية بوجه عام. وفي ذلك الصدد، نكرر دعوة الأمين العام إلى تعزيز الجهود الرامية إلى إعادة الإدماج على المدى الطويل مع منح منافع لجميع المقاتلين السابقين، الأمر الذي سيحدد في نهاية المطاف استدامة السلام في كولومبيا على المدى الطويل.

وبالمثل، نواصل الدعوة إلى وقف الأعمال العدائية للجماعات والمنظمات المسلحة، التي تواصل مفاخرة معاناة الكولومبيين من خلال العنف. ونأسف لأن وقف إطلاق النار من جانب واحد قد انتهى ونحث على الامتثال الكامل للقرار ٢٥٣٢ (٢٠٢٠) الذي اتخذ مؤخرا، وهو ضروري بشكل خاص خلال هذه الفترة بينما يكافح البلد آثار جائحة كوفيد-١٩. ونشجع كذلك الحكومة وجيش التحرير الوطني على الدخول في حوار بناء وشامل للجميع لتحقيق هذه الغاية.

الكولومبيون في كل مكان بالفرح الجامح والتفكير في الماضي والاعتراف بالحاضر والتأمل في مستقبل مزدهر لبلدهم. ويعد الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم لعام ٢٠١٦ جزءا لا يتجزأ من رحلة كولومبيا نحو مستقبل مزدهر. ونعتقد أنه الخيار الوحيد العملي والمستدام لحل النزاع الذي يجب تولي قيادته على الصعيد الوطني وأن يخدم مصالح الشعب الكولومبي.

وبما أن جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19) تسبب الخراب في جميع أنحاء العالم وتتحدى أفكارنا عن العالم كما نعرفه وتختبر مرونة الحكومات والشعوب وصمودها، فلا شك أن البلدان الخارجة من النزاعات الصعبة مثل كولومبيا تواجه تحديات إضافية. وما زالت مجموعة ١+٣ متضامنة مع كولومبيا حكومة وشعبا وتثني على الجهود التي يبذلها الكولومبيون في التصدي للجائحة. وندعو أيضا المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة ومجلس الأمن، إلى مواصلة تقديم الدعم.

وقد كانت هناك انتكاسات وتقدم أيضا منذ إبرام اتفاق السلام النهائي في كولومبيا. وتحت مجموعة ١+٣ جميع الأطراف على مواصلة التقدم في التنفيذ الشامل لاتفاق عام ٢٠١٦. وهي تظل أساسية لأمن ورخاء جميع الكولومبيين، وبالتالي لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. نحن ندرك أنه ستكون هناك عقبات على طول الطريق. ولكن يجب على الكولومبيين مواصلة التحلي بالجرأة والحذر، لأن الظروف تتطلب نفس الروح التي مضوا بها قديما على طريق السلام المستدام من أجل التغلب على الأعباء والتحديات الجديدة بنفس المثابرة.

وتقرّ مجموعة الأعضاء الأفارقة زائدا واحدا (١+٣) بالتقدم الذي أبرزه تقرير الأمين العام الأخير (S/2020/603)، بما في ذلك إدراج القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي في عمليات صياغة خطط التنمية الإقليمية والمحلية. غير أنه من دواعي القلق أن جائحة كوفيد-١٩ تؤخر إحراز تقدم في تنفيذ

نحن ندرك أن كولومبيا مكلفة بتنفيذ الاتفاق النهائي في ظل ظروف بالغة الصعوبة، ولكننا نعتقد أن نفس الروح التي أظهرها الكولومبيون خلال ذروة احتدام تاريخهم ستساعدهم على المضي قدماً. ولذلك، نحن على ثقة من أن العزم والمثابرة اللذين أبداهما أسلاف الكولومبيين في إرساء الأساس المتين للبلد من خلال العمل الشاق والتضحيات سوف يتجددان ويظهران خلال هذه الأوقات الصعبة. وتؤكد مجموعة الأعضاء الأفارقة زائداً واحداً (٣+١) مجدداً دعمها لحكومة كولومبيا وشعبها في سعيهما إلى تحقيق سلام دائم، وكذلك لآلية الأمم المتحدة للتحقق والفرق القطري، اللذين لا يزال عملهما في كولومبيا قيماً للغاية في دعم التنفيذ الشامل لاتفاق السلام النهائي. يجب على كولومبيا أن تبقى على طريق تنميتها المستدامة.

ونتوجه بخالص التهاني إلى الوزيرة بلوم دي باريري وجميع سكان كولومبيا بمناسبة احتفالهم بالذكرى السنوية الـ ٢١٠ للاستقلال يوم الاثنين المقبل.

السيدة كرافت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد رويس ماسيو على عرضه آخر المستجدات وعلى عمل فريقه، وأشكر المديرية كارابالي روداليجا على إحاطتها وجهودها الشجاعة في الدفاع عن حقوق الإنسان. وكما هو الحال دائماً، نرحب بوجود وزيرة الخارجية بلوم دي باريري معنا اليوم.

وأود حقاً أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئيس، السيد هيوستن، على إصراره على عقد هذه الجلسة اليوم. وأشكر بشكل خاص الأشخاص الذين لا نراهم ولكنهم كانوا هنا - ولا أستطيع حتى أن أتخيل في أي ساعة من ساعات الصباح حضروا - ليتمكنوا من الإعداد لعقدنا هذه الجلسة وتقديم خطة مفصلة ولوجستيات حتى يتمكن جميعاً من أن نكون هنا معا في أمان وأمن. أتوجه لهم بشكري مرة أخرى. لتتعلم جميعاً من ماثرتكم، سيدي الرئيس. إننا لأمر رائع.

ثانياً، إن تنفيذ البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي أمر حاسم الأهمية بالنسبة لعملية السلام. ولذلك، نحث الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع والمجلس الوطني لإعادة الإدماج على معالجة التأخيرات في تنفيذ المشاريع الإنتاجية للبرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة. كما ندعو إلى تسوية الحالة المتعلقة بتخصيص الأراضي وإلى معالجة الحالة المتعلقة بالمقاتلين السابقين المقيمين خارج المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج على وجه السرعة. هذه المسائل المتبقية لا غنى عنها لإعادة الإدماج الجماعي للمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا، لا سيما وأن المشاريع الاقتصادية ومشاريع الإسكان تشكل ضمانات حيوية لحياة الناس وسبل عيشهم وهو ما ييسر إعادة إدماجهم بنجاح. وفي حين أننا نقر بأن انتشار كوفيد - ١٩ يشكل عقبة إضافية، فإن ذلك سبب إضافي يدعو لمضاعفة الجهود الرامية إلى تعزيز سبل كسب الرزق وتنمية قدرات المقاتلين السابقين لضمان الإدماج المستدام والسلام الشامل.

ثالثاً، نرحب بالتقدم المحرز في النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار، ولا سيما في إطار محكمة السلام الخاصة، خاصة لضمان إعطاء الأولوية للمجتمعات المحلية وضحايا الصراع في عملية السلام. ويشهد تعديل طرائق العمل للتكيف مع الواقع الراهن على قرار الحكومة مواصلة تنفيذ الاتفاق رغم الجائحة. ولذلك، نشجع الحكومة الكولومبية على الاستمرار في هذا الاتجاه، ونؤكد على الأهمية الأساسية لعملية المصالحة، حيث أن العديد من بلداننا قد استفادت اليوم من الجوانب الإيجابية لهذه العمليات. وبالمثل، نشيد بجهود وحدة التحقيق الخاصة التابعة لمكتب المدعي العام في تحقيق الراحة للضحايا، ونحث السلطات على الإسراع بالقضايا المتبقية. وبالمثل، نقدر التقدم المحرز في إطار الآلية الثلاثية المعنية بالانتقال إلى حالة الشرعية للمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا. ونشجع استمرار التعاون لحل المسائل المعلقة.

في الأعمال الانتقامية والهجمات ضد الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ومقاومة مرتكبيها.

ويجب علينا أيضا أن ندين أنشطة الجماعات المسلحة غير القانونية والمنظمات الإجرامية التي استخدمت هذه الجائحة لفرض تدابير رقابة اجتماعية ونقاط تفتيش غير قانونية ولتوسيع نطاق سيطرتها على الأراضي خلال هذه الجائحة.

ونرحب بالتقدم المستمر الذي أحرزته كولومبيا في جهود مكافحة المخدرات، ونؤكد من جديد التزامنا بمواصلة الشراكة مع إدارة دوكي لمكافحة الاتجار غير القانوني بالمخدرات. ولا تزال الولايات المتحدة على تواصل تام مع حكومة كولومبيا من أجل الحد من زراعة الكوكا وإنتاج الكوكايين. وستعزز كولومبيا، عن طريق بسط سيطرة الدولة، التنمية الريفية المتكاملة والأنشطة الاقتصادية المشروعة.

وكما قلنا من قبل، فمن الضروري كفالة تحقيق العدالة المجدية للضحايا والمساءلة عن الجرائم المرتكبة على مدى عقود من النزاع، سواء من قبل القوات المسلحة الثورية الكولومبية أو الجماعات شبه العسكرية أو عملاء الدولة، بما في ذلك الجيش في كولومبيا. إن وجود نظام للعدالة الانتقالية يركز على الضحايا ويعزز السلام والسعي إلى الحقيقة والعدالة هو أمر أساسي لعملية السلام في كولومبيا. وينبغي أن يخضع الجميع للمساءلة.

إن اتفاق السلام الذي تم التوصل إليه في كولومبيا هو إنجاز رائع، ولكننا جميعا ندرك الاحتياجات الملحة التي لا يزال يتعين معالجتها. ومن الضروري حماية أرواح قادة المجتمع والمدافعين عن حقوق الإنسان والمقاتلين السابقين، ومواصلة عملية إعادة الإدماج، ومعالجة احتياجات المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع.

إن إدارة ترامب تقف بحزم إلى جانب كولومبيا، حكومة وشعبا، في الوقت الذي نعمل فيه معا لبناء مستقبل أكثر ازدهارا.

وأثني على كولومبيا حكومة وشعبا، وكذلك على بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، على الجهود التي بذلها لمواصلة تنفيذ اتفاق السلام في ظل جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19). لقد أدت الجائحة إلى تفاقم الحالة الإنسانية المعقدة أصلا، وأثرت سلبا على الحالة الأمنية للنساء والفتيات. وقد أجهدت الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية للعديد من المجتمعات الأضعف في كولومبيا، بما في ذلك ١,٨ مليون لاجئ ومهاجر فنزويلي في كولومبيا. وفي مواجهة تلك التحديات، نعترف بعزم الرئيس دوكي ماركيز على كفالة ألا تنني الجائحة كولومبيا عن المضي في طريقها نحو الرخاء والأمن. وتواصل إدارة ترامب الوقوف إلى جانب شعب كولومبيا. وفي ١ تموز/يوليه، أعلننا عن تسليم ٢٠٠ جهاز تنفس صناعي تبرعت بها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة - وهو استمرار للشراكة الطويلة الأمد وإضافة إلى مبلغ ١٣,٦ مليون دولار تقريبا قدمناه لمساعدة كولومبيا على التصدي للجائحة.

ولكن كما قلت من قبل، هذا أيضا التزام شخصي بالنسبة لي. لقد أتاحت لي رحلاتي إلى كولومبيا في الخريف الماضي أن أرى بشكل مباشر الطريق المشجعة التي ترحب بها كولومبيا بالمحتاجين، وتوفر الكرامة الإنسانية للجميع، بمن فيهم اللاجئين والمشردون في بلدانهم. لقد حملتُ معي لدى رجوعي تلك التجربة المؤثرة، وأنا سعيدة اليوم لتمكننا من الجلوس معا للتحدث عنها.

ويجب أن نؤكد مجددا على الضرورة الملحة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والقادة الاجتماعيين والمقاتلين السابقين وأسرهم في كولومبيا. فلا بد من أن يكون إنهاء هذا العنف ومحاسبة المسؤولين عنه على رأس الأولويات.

ويُبرز تقرير الأمين العام (S/2020/603) أثر العنف المستمر المتصل بالنزاع على المجتمعات الريفية والكولومبية - الأفريقية والشعوب الأصلية. ولأوضح ذلك: لا يمكن أن يكون هناك تسامح مطلقا مع انتهاكات حقوق الإنسان، وينبغي التحقيق

ثانياً، ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار أعمال العنف والقتل ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وقادة المجتمع والمقاتلين السابقين. ولذلك ندعو إلى إحراز مزيد من التقدم في تفعيل وتنفيذ البرامج ذات الصلة، مثل خطة عمل اللجنة المشتركة بين القطاعات المعنية بالأمن، والقيادات النسائية والمدافعين عن حقوق الإنسان، وخريطة الطريق لإعادة الإدماج، من أجل تعزيز سلامتهم. وفي هذا الصدد، نود أن ننضم إلى الأمين العام في الترحيب بالتقدم الذي أحرزته وحدة التحقيقات الخاصة التابعة لمكتب المدعي العام في التحقيق مع المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد قادة المجتمع والمدافعين عن حقوق الإنسان والمقاتلين السابقين. ومع ذلك، نشعر بالقلق أيضاً إزاء تزايد وجود الجماعات المسلحة غير القانونية والمنظمات الإجرامية وأنشطتها في مختلف المناطق. يجب إيقاف ذلك. ولذلك نحثها على الامتناع عن استخدام العنف حتى يتسنى توفير الإغاثة للمجتمعات المتضررة بالفعل من جائحة كورونا.

وأخيراً، ننضم مرة أخرى إلى الأمين العام في حث جميع الأطراف الفاعلة على تجنب إعادة فتح المناقشات بشأن التعديلات الممكنة على اتفاق السلام النهائي. ورأينا أن هذا ليس الوقت الملائم للتعديل، ما يمكن أن يؤدي إلى تجدد الاستقطاب والانقسام بين الكولومبيين. وبدلاً من ذلك، دعونا نواصل البناء على الزخم الإيجابي لكفالة المضي قدماً في تنفيذ اتفاق السلام النهائي.

وكما هو الحال في أماكن كثيرة أخرى، فإن تفشي مرض كورونا سيشكل العديد من التحديات لكولومبيا في الأشهر المقبلة. غير أننا على ثقة بأن قدرة شعب كولومبيا على الصمود وشجاعته لتحقيق السلام والأمن والتنمية في بلده ستظل مصدر إلهام للعالم. وتحقيقاً لتلك الغاية، فإن مجلس الأمن مدين له بدعمه المستمر.

السيد ميشون (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أنا أيضاً أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، كارلوس رويس ماسيو

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود، شأني شأن الآخرين، أن أشكر الأمانة العامة على إتاحة إمكانية عودتنا إلى هذا المبنى الموقر. وكما اقترحتم، سيدي الرئيس، سأوجز الكلام.

أولاً، أضف صوتي إلى المتكلمين الآخرين في الترحيب الحار بالسيدة كلوديا بلوم دي باريري، وزيرة خارجية كولومبيا. وإنه لشرف لي أن أحظى بحضورها هنا في جلسة الإحاطة هذه. وأود أيضاً أن أشكر السيدة كليمنسيا كارابالي رودايغا على مشاركتنا إسهامها الملهم في دعم تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع المسلح وبناء سلام مستقر ودائم في الميدان. وأود أيضاً أن أعرب عن تقدير إندونيسيا للممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو أغيري وفريقه على الإحاطة التي قدمت اليوم وعلى عمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

وفي حين فرض فيروس كورونا تحدياً إضافياً، وهو يؤثر بوضوح على تنفيذ اتفاق السلام، فإن مما يشجعنا التزام جميع أصحاب المصلحة في كولومبيا وجهودهم للتكيف وكفالة الاستمرار في تنفيذ الاتفاق. أما وقد قلت ذلك، فأود أن أشير إلى ثلاث نقاط موجزة.

أولاً، فيما يتعلق بالتقدم المحرز والتحديات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نقر بعدة خطوات إيجابية تم تحقيقها، بما في ذلك من جانب الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام في مجال الضمانات القانونية، وكذلك في مختلف برامج التكامل الاجتماعي والاقتصادي. غير أن من المهم أيضاً أن يستمر التركيز على المجالات التي لا يزال التقدم فيها محدوداً، مثل برنامج استبدال المحاصيل غير المشروعة، والحصول على السكن، وتخصيص الأراضي للمقاتلين السابقين. وتواصل إندونيسيا دعوة جميع الأطراف المعنية إلى مضاعفة جهودها لكفالة التنفيذ الفعال لتلك البرامج واستدامتها ونجاحها. إن إعادة الإدماج أمر أساسي. ونتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم على الرغم من هذه الأوقات الصعبة وغير المسبوقة.

أغيري، وممثلة المجتمع المدني، كليمنسيا كارابالي روداييغا، على إحاطتهما. وأود أيضا أن أرحب بمشاركة وزيرة الخارجية الكولومبية، السيدة كلوديا بلوم دي باريري، في هذه الجلسة.

وأود أولاً أن أعرب عن تضامن فرنسا مع كولومبيا حكومة وشعباً في مكافحة مرض فيروس كورونا. وليس من المستغرب أن تلقي الجائحة أيضاً بثقلها على تنفيذ اتفاق السلام، ولا سيما على المجتمعات الأضعف. وفي ذلك السياق، بذلت الحكومة الكولومبية ومختلف الجهات المعنية جهوداً جادة لكفالة الحفاظ على المكاسب التي تحققت في تنفيذ اتفاق السلام. وهم يحظون بدعمنا الكامل في تلك الجهود. وكما نعلم جيداً، فإن نجاح اتفاق السلام في الأجل الطويل يعتمد على التنفيذ المتسق لجميع أجزائه.

ونلاحظ أن جهود إعادة الإدماج قد استمرت في الأشهر الأخيرة على الرغم من الجائحة وأثر الإغلاق على المشاريع الإنتاجية. وتكتسي الجهود الرامية إلى إعادة إدماج المقاتلين السابقين في النظام الصحي أهمية خاصة في هذا السياق.

غير أن من المؤسف أن عمليات قتل المقاتلين السابقين وقادة المجتمع والمدافعين عن حقوق الإنسان قد استمرت أيضاً في الأشهر الأخيرة، كما وصفتها السيدة كارابالي روداييغا بشكل مؤلم في شهادتها الشخصية. ولم يقتصر الأمر على أن الجائحة لم تخفف وتيرة عمليات القتل، بل إن الجماعات المسلحة غير القانونية والمنظمات الإجرامية قد استغلت الوضع لتوسيع نطاق سيطرتها الإقليمية. وقد أصبح من الضروري في رأينا، أكثر من أي وقت مضى، تعزيز الاستجابة في هذا الصدد، بما في ذلك في مجالي الحماية ومقاضاة مرتكبي هذه الأعمال. وفي هذا الصدد، من المتوقع أن تحرز اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية تقدماً.

إن النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار هو حجر الزاوية في اتفاق السلام، كما أكدنا بانتظام

كما يوفر اتفاق السلام حلولاً مبتكرة للعديد من النقاط الأخرى لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في كولومبيا، ولا سيما من خلال برنامج إبدال المحاصيل غير المشروعة، الذي ينبغي تعزيزه، ومبدأ الإصلاح الريفي وزيادة المشاركة السياسية والتصدي للمسائل العرقية، بما في ذلك حالة الأشخاص المنتمين إلى أقلية الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي ومساواة بين الجنسين. ونؤيد جهود الحكومة وجميع أصحاب المصلحة في مجال السلام لتعزيز عملهم في تلك المجالات.

ونذكر أيضاً أن الجائحة ليست التحدي الوحيد الذي يواجه كولومبيا. فوجود المشردين داخليا واللاجئين، ولا سيما من فنزويلا، يشكل عبئاً على المجتمع الكولومبي واقتصاده. ويجب عدم تهميش هؤلاء الناس، لا سيما فيما يتعلق بالحصول على الخدمات الصحية في سياق الجائحة. ونود أن نشيد بسخاء كولومبيا في استقبال المهاجرين واللاجئين. ونشير أيضاً إلى دعم الاتحاد الأوروبي، ولا سيما على النحو الذي تجلّى في مؤتمر بروكسل المعقود في ٢٦ أيار/مايو.

أخيراً، نأمل أن تسهم دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، التي أيدتها المجلس في ١ تموز/يوليه في القرار ٢٥٣٢ (٢٠٢٠)، في تعزيز السلام في كولومبيا، حيثما استمرت الجماعات المسلحة في استخدام العنف. وقد تواجه عملية السلام في كولومبيا تحديات ندرك جيداً أهميتها، ولكن فرنسا، بصفتها الوطنية وبصفتها عضواً في مجلس الأمن وفي

ونرحب بالجهود الرامية إلى إعادة إدماج المقاتلين السابقين - على سبيل المثال، من خلال الموافقة على مشاريع إنتاجية وتنسيقها مع برامج التنمية الإقليمية. ولا يزال الإصلاح الشامل في المناطق الريفية، ولا سيما فيما يتعلق بإمكانية الحصول على الأراضي، يشكل تحدياً رئيسياً أمام استدامة عملية إعادة الإدماج.

إن حالة الأطفال المحفوفة بالمخاطر في النزاع مصدر قلق آخر لبلجيكا، التي تيسر حالياً النتائج التي سيتوصل إليها المجلس بشأن هذا الموضوع استجابة لتقرير الأمين العام. ولا يزال تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة غير المشروعة والمنظمات الإجرامية مصدر قلق بالغ. ونشجع المجلس الوطني لإعادة الإدماج على إعادة تنشيط فريقه العامل المعني بالأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، نشعر بالجزع إزاء التقارير الأخيرة عن حدوث اعتداءات جنسية على قاصرين من قبل أفراد في القوات المسلحة الكولومبية. ونتوقع إجراء تحقيقات متعمقة في تلك الحالات.

وتولي بلجيكا اهتماماً خاصاً لعملية العدالة الانتقالية في كولومبيا وترحب بالتقدم الذي أحرزته الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام ولجنة تقصي الحقائق والوحدة الخاصة للبحث عن الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين في سياق النزاع المسلح وبسببه. ونؤكد أهمية أن تتمكن تلك المؤسسات من العمل بشكل مستقل. ونؤيد أن تقوم بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا بدور في رصد التقيد بالجزاءات التي تفرضها الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام.

في الختام، لقد أيد المجلس دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. ونأمل أن يلقي نداؤه أذاناً صاغية في كولومبيا أيضاً. ونحث الجماعات المسلحة هناك على الامتناع عن الانخراط في أي شكل من أشكال العنف ونشجع جميع الأطراف على اغتنام هذه الفرصة للتحرك نحو السلام.

الاتحاد الأوروبي، ستواصل تقديم دعمها إلى جميع من يسعون للتغلب على تلك التحديات كل يوم في كولومبيا.

السيد بيكستين دو بوتسويرفا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتنا للاجتماع هنا اليوم. كما أشكر جميع الذين جعلوا هذه الجلسة ممكنة. وأود أيضاً أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو على إحاطته والسيدة كارابالي رودايغا على روايتها المهمة لجهودها في الدفاع عن الحقوق الإنسانية للكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي في كاوكا. وأرحب بمشاركة وزير الخارجية بلوم دي باريري في هذه الجلسة.

نوه بتصدي السلطات الكولومبية لجائحة فيروس كورونا ويشجعنا تأكيدات الأطراف على أنها ستواصل تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم على الرغم من الحالة الراهنة.

وما زلنا نشعر بالقلق البالغ إزاء استمرار ارتفاع مستوى العنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والقيادات الاجتماعية والمقاتلين السابقين، بما في ذلك من جماعات السكان الأصليين وجماعات الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، كما وصفت السيدة كارابالي رودايغا. وتساهم بلجيكا، من خلال تقديم الدعم للمنظمات غير الحكومية المحلية، في حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك في كاوكا، الذين يدعون إلى اتخاذ تدابير حماية جماعية بدلاً من اتباع نهج فردي بحت. ولا بد من اتخاذ إجراءات ملموسة إضافية لإنهاء ذلك العنف، ونحث اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية على الاجتماع بانتظام من أجل تفكيك الجماعات المسلحة غير المشروعة، بالشراكة مع المجتمع المدني. ومنتظر باهتمام بدء تنفيذ البرنامج الشامل لضمانات القيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان، وهو برنامج عاجل بصفة خاصة في سياق الزيادة الملحوظة في العنف الجنسي والجنساني نتيجة تدابير الإغلاق.

تتطلب الصبر والإرادة السياسية واتخاذ خطوات عملية. ونشيد بجهود الحكومة وشركائها في النظر في الاحتياجات والأدوار المحددة للنساء والأطفال والشباب والجماعات العرقية.

ثالثاً، إننا نشعر بالقلق إزاء العنف والاشتباكات والقتل المستمر للقيادات الاجتماعية والمقاتلين السابقين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وندعو الأطراف المعنية إلى الاستجابة لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. ونأمل أن تواصل حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني اتخاذ التدابير اللازمة والاستفادة الكاملة من آلية الضمانات الأمنية المنصوص عليها في اتفاق السلام النهائي لحماية المدنيين في المناطق المتضررة من النزاع، ولا سيما النساء والأطفال.

وفي هذا الصدد، من المهم أيضاً مضاعفة الجهود لضمان الأمن وتحقيق التنمية في المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع من خلال اتخاذ تدابير عملية. ومن خلال تحقيق رفاه تلك المجتمعات المحلية، ستثبت قيم السلام وتُصان.

رابعاً، نخطط علماً بالتقدم المحرز في إعادة إدماج المقاتلين السابقين من خلال برامج ومشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية الفردية والجماعية، ولا سيما خلال جائحة كوفيد-١٩. ونتطلع إلى الدور الذي سيضطلع به المجلس الوطني لإعادة الإدماج، إلى جانب الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية، في دعم الآليات المالية بشكل فعال والتوصية بالمبادرات المناسبة لمساعدة المقاتلين السابقين على تحقيق الاستقرار في حياتهم.

في الختام، نود أن نؤكد مجدداً دعمنا للشعب الكولومبي في سعيه إلى تحقيق السلام والاستقرار. ونحن ملتزمون بالعمل بشكل بناء مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية وأصحاب المصلحة المعنيين من أجل الإسهام في عملية السلام في البلد.

السيد سينغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): أولاً، أود أن أرحب بوزير الخارجية بلوم دي باريري

السيد دانغ (فيت نام) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس والأمانة العامة على تمكيننا من عقد هذه الجلسة في مقر الأمم المتحدة. وأضم صوتي إلى الآخرين في الترحيب الحار بوزيرة خارجية كولومبيا، معالي السيدة كلوديا بلوم دي باريري، وبالممثل الدائم لكولومبيا في جلسة اليوم. وأشكر أيضاً السيد كارلوس رويس ماسيو والسيدة كليمنسيا كارابالي رودايغا على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات. ويود وفد بلدي أن يدلي بالنقاط التالية:

أولاً، نشاطر القلق، المعبر عنه في تقرير الأمين العام (S/2020/603)، بشأن الصعوبات التي واجهت تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، وخاصة بسبب الآثار السلبية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونشيد كثيراً بجهود الحكومة، وكذلك بالمساعدة القيمة التي توفرها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، للتصدي للجائحة ولتجاوز هذه الأوقات العصيبة. ونحن واثقون من الجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة كولومبيا والأحزاب السياسية الوطنية وغيرها من أصحاب المصلحة والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية لتنفيذ جميع التدابير اللازمة لمكافحة جائحة كوفيد-١٩ من أجل السكان، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في المناطق المتضررة من النزاع، ونتطلع إلى استمرار هذه الجهود.

ثانياً، نؤيد جهود حكومة كولومبيا والكونغرس الكولومبي لمناقشة مشاريع القوانين وإجراء إصلاح دستوري. وتتحمل الحكومة والبرلمان وجميع الأحزاب السياسية المسؤولية الرئيسية عن خدمة شعب البلد. وفي هذا الصدد، ندعو الأطراف في كولومبيا إلى الدخول في حوار بناء بشأن المسائل المتعلقة بتنفيذ اتفاق السلام النهائي بغية تحقيق المصالحة والتضامن والتقدم للجميع. وبينما تحظى الجهود الرامية إلى إعادة الإدماج بتقدير كبير، فإن من المهم أيضاً ملاحظة أن العملية ستكون طويلة الأجل وأنها

الضحايا، أن تسهم جميع الجهات الفاعلة إسهاماً كاملاً في النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار. وترحب الجمهورية الدومينيكية بالتقدم المحرز في القضايا التي شرعت الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام في النظر فيها. وننظر أيضاً إلى إمكانية إضافة رصد الجزاءات المتعلقة بالعدالة الانتقالية إلى ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، التي سيتم تجديدها في أيلول/سبتمبر، بوصفها أمراً إيجابياً. ومن المهم أن تكون جميع الجهود محورها الضحايا.

وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نهنئ حكومة كولومبيا، التي مكن برنامجها لإبدال المحاصيل غير المشروعة ما يقرب من ٠٠٠ ٩٩ أسرة، تقود النساء ٣٠٤ ٣٥ أسر منها، من التحرك نحو سبل العيش القانونية. وتشير حقيقة أن ٩٦ في المائة من الأسر المسجلة في البرنامج قد أوفت بالتزامها بالاستعاضة عن ورقة الكوكا والانتقال إلى الاقتصاد القانوني، إلى نجاح مبادرة الحكومة. وتدين الجمهورية الدومينيكية جميع الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال، ولا سيما العنف الجنسي وتجنيد الأطفال واستخدامهم، بمن فيهم الأطفال الفنزويليون. ونشيد بالحكومة على جهودها لمعالجة تلك الحالة ولضمان إطلاق سراح الأطفال وإعادة إدماجهم بما يتماشى مع المعايير الدولية ومع نهج مجتمعي وأسري، مع ضمان مصالح الطفل الفضلى على الدوام.

أخيراً، نشعر بالقلق لأنه منذ انقضاء فترة وقف إطلاق النار القصير الذي أعلنه جيش التحرير الوطني، استؤنفت أعمال العنف والاشتباكات في المناطق التي يوجد فيها جيش التحرير الوطني وغيره من الجماعات المسلحة غير القانونية. ونؤكد ضرورة أن يفرج جيش التحرير الوطني عن جميع المختطفين وأن ينهي جميع الأنشطة غير القانونية كبادرة حسن نية ودليل على تصميمه على إحلال السلام. ونؤكد مجدداً دعمنا القوي لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا وللجهود التي تبذلها لبناء السلام الدائم.

وأن أعرب عن تمنياتنا الطيبة للشعب الكولومبي. ونشكر السيد رويس ماسيو على عرضه والسيدة كارابالي رودايغا على مشايرتنا تجاربها.

وفيما يتعلق بأثر مرض فيروس كورونا في البلد الشقيق كولومبيا، فإننا ننظر بشكل إيجابي إلى التدابير الوقائية التي اعتمدتها الحكومة والقوة الثورية البديلة المشتركة، ونشجعهما على المضي قدماً في تنفيذ اتفاق السلام على الرغم من التحديات الناجمة عن الجائحة. ونكرر تأكيد دعم الجمهورية الدومينيكية لعملية السلام في كولومبيا ونشجع جميع الأطراف على مواصلة التعاون بروح بناءة إلى أن يتحقق السلام والمصالحة الوطنية اللذان يتطلع الكولومبيون إليهما.

ويجب أن يظل دعم وحماية المدافعات عن حقوق الإنسان والقيادات الاجتماعية أولوية باعتباره سبيلاً نحو تحقيق المصالحة الوطنية. فلا يزال العديد منهم يُقتلون أو يتعرضون، مثل السيدة كارابالي رودايغا، للتهديد. ولا يزال يساورنا القلق إزاء العنف المرتكب ضد المقاتلين السابقين والقيادات المجتمعية. ونؤيد أي إجراء لضمان التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان على النحو الواجب وتقديم الجناة إلى العدالة. ولذلك، فإننا نشجع الحكومة على الاستفادة من الهيئات والآليات والمؤسسات القائمة، مثل البرنامج الشامل لضمانات القيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان، لضمان أمن هؤلاء الأفراد ومجتمعاتهم المحلية، لا سيما بالنظر إلى آثار الجائحة على أمنهم. ونأمل أن تُبذل جهود لتنفيذ البرنامج.

ونعتقد أنه من المهم تخصيص المزيد من الموارد لخدمات الحماية وتحقيق العدالة لضحايا العنف الجنساني، وذلك في المقام الأول للمجتمعات المحلية المنحدرة من أصل أفريقي والمجتمعات المحلية للشعوب الأصلية، تمثيلاً مع اتفاق السلام والقرار ٢٣٦٦ (٢٠١٧). ويشمل ذلك تعزيز المشاركة المحلية لمسؤولي تلك المجتمعات المحلية والمنظمات النسائية. ومن المهم، لتلبية توقعات

ونأسف لأن سلطات البلد لم تحترم مبادرات وقف إطلاق النار من جانب واحد التي اقترحت، تمشيا مع دعوة الأمين العام. ونذكر بأنه لا يمكن تحقيق سلام مستدام من دون مشاركة جميع القوى الرئيسية، بما فيها جيش التحرير الوطني.

وندعو بوغوتا إلى الانخراط فوراً في حوار بناء مع هافانا وأوسلو من أجل تسوية مسألة وضع المفاوضات الموجودين حالياً في الجزيرة. ومن الضروري، في الوقت نفسه، احترام بروتوكولات الضمان القائمة. وأذكر بأن كوبا تستضيف هؤلاء الأفراد على أراضيها في إطار التزاماتها الدولية باعتبارها وسيطاً.

وفي الختام، أود أن أكرر أننا في المجلس كثيراً ما وصفنا كولومبيا بأنها واجهة للدعم الدولي الفعال. ويتعين عليها اليوم أن تثبت أهليتها لتلك الثقة بأن تصبح واجهة للملكية الوطنية.

وتقف روسيا، بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن، على استعداد لمواصلة دعم عملية السلام الكولومبية شريطة أن تلتزم الحكومة بالتنفيذ الكامل لاتفاق السلام النهائي. ونثق في أن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا ستواصل الاضطلاع بدور هام في ضمان إعادة إدماج أعضاء الجماعات المسلحة السابقين في الحياة السلمية والأنشطة السياسية.

السيد يورغنسون (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر مقدمي الإحاطتين ونرحب بالسيدة كلوديا بلوم دي باريري، وزيرة خارجية جمهورية كولومبيا، في هذه الجلسة.

لقد سلطت أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) الضوء على مواطن الضعف وأوجه عدم المساواة المنهجية في تنفيذ اتفاق السلام النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم. ونشدد على أهمية ضمان حصول شعب كولومبيا على الخدمات الأساسية، بما فيها التعليم والرعاية الصحية، على قدم المساواة. ونرحب بالجهود التي تبذلها حكومة كولومبيا لمكافحة الجائحة ولإنشاء فريق عامل، بالاشتراك مع القوة الثورية البديلة المشتركة، لمكافحة كوفيد-19 في إطار المجلس الوطني لإعادة الإدماج.

السيد نينيزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أيضاً، شأننا في ذلك شأن أعضاء مجلس الأمن الآخرين، أن نشكر الأمانة العامة وجميع المشاركين في تنظيم هذه الجلسة. ونشكر رئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، السيد كارلوس رويس ماسيو، على عرضه لتقرير الأمين العام عن البعثة (S/2020/603) وبشأن تنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم وبشأن الحالة في البلد الذي لم يستطع، مثل غيره، الإفلات من جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). ونرحب بالمشاركة التقليدية لوزارة خارجية كولومبيا، السيدة كلوديا بلوم دي باريري، في هذه الجلسة. واستمعنا أيضاً باهتمام، شأننا شأن المشاركين الآخرين، إلى التقييمات المثيرة للاهتمام التي قدمتها السيدة كليمنسيا كارابالي رودايغا.

نتوقع أن يلحق الكولومبيون، مع تحسن الحالة الوبائية في كولومبيا، بالركب في جميع المجالات التي تعثر فيها التقدم أو تباطأ خلال فترة التصدي لكوفيد-19. وكما أشار إلى ذلك تقرير الأمين العام بحق، يجب أن يحرز البلد تقدماً فورياً على جميع المسارات - من الإصلاحات الزراعية إلى إعادة الإدماج السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين السابقين وضمان سلامتهم وأمنهم. وينبغي ألا تتوقف عملية السلام في كولومبيا. ومن المهم تنشيط الحوار بين مختلف الأحزاب السياسية في أقرب وقت ممكن من أجل تيسير التفاهم بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بتنمية البلد في المستقبل وعملية الإصلاح.

ونرحب بتقيد الحكومة الكولومبية المعلن بالالتزامات التي ينص عليها اتفاق السلام، ونؤيد تماماً نداءات الأمين العام من أجل التقيد الكامل بها. ويعترف الأمين العام ومجلس الأمن بأن اتفاق السلام بشكله الموقع قبل ثلاث سنوات ونصف، بوصفه الأساس للتسوية. فقد جعل الدعم الدولي الواسع لعملية السلام الكولومبية أمراً ممكناً. ونأمل أن تظهر جميع القوى السياسية في البلد الملكية الوطنية اللازمة وأن تركز على تنفيذه.

كذلك إلى استجابة أكثر فعالية للإنذارات المبكرة لمكتب أمين المظالم من خلال اللجنة المشتركة بين القطاعات.

ونعيد التأكيد على الحاجة الملحة إلى المضي قدماً بتنفيذ اتفاق السلام النهائي لضمان إحراز تقدم على الرغم من الظروف الصعبة.

وأخيراً، نشجع جميع الأطراف على مواصلة التعاون بروح بناءة من أجل تحقيق سلام دائم. ونعرب عن تأييد إستونيا القوي للتنفيذ الشامل لاتفاق السلام النهائي.

السيد ياو شاوجون (الصين) (تكلم بالصينية): أولاً وقبل كل شيء أشكر كما فعل المتكلمون الذين سبقوني - جميع من في الأمانة العامة على تقديمهم خدمات لهذه الجلسة معرضين أنفسهم للخطر. وترحب الصين بحضور وزيرة الخارجية كلوديا بلوم دو باريزي. ونشكر الممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو والسيدة كليمنسيا كارابالي روداليجا على إحاطتهما.

لقد أرست عملية السلام الكولومبية معياراً لحل المنازعات عن طريق حلول تفاوضية مبنية على الحوار. وعملت الحكومة الكولومبية وغيرها من أصحاب المصلحة معاً، في الأشهر الأخيرة، للتغلب على الصعوبات التي يمثلها مرض فيروس كورونا ولمواصلة تعزيز الإصلاح الريفي والحد من الفقر من خلال التنمية وإعادة إدماج المقاتلين السابقين وبناء المؤسسات، فضلاً عن تعزيز الجهاز القضائي. إن آليات متابعة اتفاق السلام تعمل بفعالية، كما إن بناء السلام يمضي قدماً. وتشيد الصين بالجهود الإيجابية التي تبذلها الحكومة الكولومبية في هذا الصدد وتدعمها.

وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2020/603) وفي الإحاطة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام ماسيو، فإن اتفاق السلام النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم يواجه تحديات في تنفيذه. وترى الصين أنه ينبغي التركيز على

ومن المهم أن توقف جميع الجماعات المسلحة الأعمال العدائية في كولومبيا خلال هذه الفترة الحرجة وفقاً للقرار المتخذ بشأن كوفيد-١٩ (القرار ٢٥٣٢ (٢٠٢٠)).

ولا يمكن تحقيق سلام دائم بدون عدالة. لقد استمر قتل المقاتلين السابقين والقيادات الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان خلال هذه الجائحة، مما يؤكد الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات فورية ولملموسة للتصدي لهذه المشكلة. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته وحدة التحقيق الخاصة التابعة لمكتب المدعي العام في التحقيق في هذه الجرائم.

كما يساورنا قلق بالغ من أن الجائحة أدت إلى زيادة العنف الجنسي والجنساني، مع ضرر أكبر على الناشطات والزعماء المجتمعيين. كما ظل العنف ضد الجماعات العرقية وجماعات السكان الأصليين مرتفعاً خلال هذه الجائحة، ولا يزال يشكل مصدر قلق بالغ.

ونشجع حكومة كولومبيا على بذل جهود متواصلة ومتسقة لمنع الهجمات على المدافعين عن الحقوق الأساسية. ومن المهم التحقيق مع المسؤولين عن الانتهاكات ومحاكمتهم. فلا بد من وقف الحلقة المفرغة من العنف والإفلات من العقاب. وللضحايا وأسرهم حق في العدالة والحقيقة والتعويض.

ويجب أن تُعالج الاحتياجات الخاصة للشهود والضحايا، لا سيما الأطفال، معالجة كاملة في إطار العدالة الانتقالية. وعمل النظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار أساسي في ذلك الصدد. ومن المهم ضمان استقلالية جميع آليات العدالة الانتقالية.

إننا ندين استمرار الجماعات المسلحة غير المشروعة والمنظمات الإجرامية في تجنيد الأطفال واستخدامهم. يجب وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم.

ونحث حكومة كولومبيا على أن تعقد اجتماعات اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية بشكل منتظم. وثمة حاجة

السكان. وتستمر عمليات قتل متفرقة للمقاتلين السابقين والعاملين في المجتمعات المحلية وتجنيد الأطفال.

وتشجع الصين جميع الأطراف في المسألة الكولومبية على مضاعفة جهودها لمكافحة هذه الأنشطة الإجرامية عن طريق الاستفادة على أفضل وجه من الآليات المنشأة بموجب اتفاق السلام، بما في ذلك اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية، لدعم الحكومة في زيادة تعزيز برامج استبدال المحاصيل غير المشروعة ومحاصرة التربة الخصبة للجريمة.

وظلت الصين تدعم عملية السلام الكولومبية بإجراءات ملموسة. فقد شهدت الدولتان تعاوناً مثمراً في مجالات مثل الزراعة والحد من الفقر والطاقة والتعدين. ويسهم عدد من المشاريع المشتركة في مجال البنية التحتية، مثل الطرق السريعة ومحطات الطاقة التي تعمل بالفحم، في التنمية المتسارعة في كولومبيا.

للتخفيف من أثر مرض فيروس كورونا، تبرعت الحكومة الصينية بمشاركة مقاطعاتها ومدنها وشركاتها الشريكة بمعدات الحماية الشخصية واللوازم الطبية، بما في ذلك معدات الاختبار وأقنعة الوجه والنظارات الواقية والملابس وموازين الحرارة التي تعمل بالأشعة دون الحمراء وأجهزة التنفس الاصطناعي لمختلف المجتمعات المحلية في كولومبيا.

وستواصل الصين دعم كولومبيا في تحقيق التنمية المستدامة وبناء السلام الدائم. ويقدم الممثل الخاص للأمين العام ماسيو وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا مساعدة قيمة للبلد في تنفيذ اتفاق السلام. وتشيد الصين بتلك الجهود. ونتطلع إلى أن تضطلع البعثة بدور أكبر في تحقيق السلام والاستقرار في كولومبيا، مع احترام سيادة البلد واستقلاله ووحدته وسلامة أراضيه. ونأمل أن تتحمل الحكومة الكولومبية وغيرها من أصحاب المصلحة من جانبهم، مسؤولياتهم والتزاماتهم وأن يعملوا من أجل الصالح العام للبلد وشعبه، فضلاً عن دعم

التوازن والتآزر المناسبين بين الركيزتين المترابطتين واللتين لا يمكن الفصل بينهما، وهما التنمية والأمن، من أجل تنفيذ اتفاق السلام تنفيذاً كاملاً وفعالاً ومستداماً. فالأمن بدون دعم التنمية يشبه نهرًا بلا نبع. وعلى العكس من ذلك، فإن التنمية بدون حماية الأمن تشبه قلعة في الهواء. وينبغي التشديد على منظور التنمية لتعزيز السلام من خلال التنمية. إن الإصلاحات الريفية وبرامج التنمية والتقليل من الفقر والقضاء عليه تحتل مكانة بارزة في اتفاق السلام الكولومبي. كما إنها تمثل نهجاً حاسماً لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

وتشجع الصين حكومة كولومبيا على التغلب على الصعوبات ومواصلة تنفيذ برامج التنمية مع تركيز إقليمي وتكثيف جهودها لتعزيز تنمية متوازنة وشاملة ومستدامة، لا سيما من خلال مساعدة من لا يملكون أراضٍ أو يملكون أراضٍ غير كافية للاستفادة منها.

وتؤيد الصين جهود الحكومة الكولومبية لتعزيز تنمية البنى التحتية في الأقاليم الأكثر تضرراً من النزاع، بما في ذلك النقل والري والكهرباء، ولتوفير الخدمات العامة الأساسية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والإسكان، من أجل تضيق الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية وبين الأقاليم.

وبناء القدرات ضروري لضمان السلام الدائم. وينص اتفاق السلام في ديباجته على ما يلي:

”التشديد على أن السلام أصبح يوصف عالمياً بأنه حق رئيس من حقوق الإنسان وشرط مسبق لممارسة جميع الحقوق والواجبات الأخرى التي تقع على عاتق الأفراد والمواطنين“.

ويشير تقرير الأمين العام إلى أن الحالة الأمنية الهشة التي شهدتها بعض أنحاء البلد مؤخراً والأنشطة الجارية للجماعات المسلحة غير المشروعة والمنظمات الإجرامية تسببت في تشريد

في العام الماضي، بصفتنا المجلس، مع ممثلي النظام الشامل وأنهم يؤدون عملاً جديراً بالثناء. ونتطلع إلى أن يكون لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا دور محتمل في التحقق من الامتثال للجزاءات التي تفرضها الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. ثالثاً، نرحب بالتزام كوبا المتجدد بالحفاظ على صفتها ضامناً لاتفاق السلام مع القوات المسلحة الثورية لكولومبيا.

رابعاً، لقد ترتب عن مرض فيروس كورونا أثر خاص على كولومبيا، كما هو الحال في بلدان أخرى. وتأثر به الوضع الأمني للنساء والفتيات بشكل خاص. ونشهد أيضاً زيادة ملحوظة في العنف الجنسي والعنف الجنساني واستمرار العنف ضد القيادات النسائية والمقاتلات السابقات. ويؤسفنا أيضاً أن تقرير الأمين العام (S/2020/603) يشير إلى زيادة بنسبة ١٥٠ في المائة في حالات العنف المنزلي.

أما نقطتي الأخيرة والأساسية والتي أثارها الكثيرون بالفعل - وقد رأينا ذلك في العام الماضي عندما كنا هناك - فهي أن من الأهمية بمكان أن يمتد وجود مؤسسات الدولة إلى المناطق النائية والمتأثرة بالنزاعات، وأن يكون هناك وجود للدولة لإنهاء الإفلات من العقاب وتهيئة بيئة آمنة ومستقرة لجميع الكولومبيين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية كولومبيا.

السيدة بلوم دي باريري (كولومبيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة وعلى كل تعليقات أعضاء مجلس الأمن ودعمهم. وأشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش وممثله الخاص كارلوس رويس ماسيو على التقرير المقدم (S/2020/603) وعلى التزام بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. وألاحظ أيضاً البيان الذي أدلت به السيدة كليمنسيا كارابالي روداليجا في هذه الجلسة.

المساعي الحميدة للأمم المتحدة وبعثة التحقق التابعة لها حتى يتسنى تعزيز وتوطيد عملية السلام الكولومبية وتمكينها من تحقيق قدر أكبر من النتائج الملموسة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أتلو الآن بيانا بصفتي ممثل ألمانيا.

أود أولاً أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو على بيانه، وأشكر من خلاله فريق الأمم المتحدة في كولومبيا على عمله في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وأود أيضاً أن أشكر السيدة كارابالي روداليجا على بيانها البليغ وعملها الشجاع بصفتها مدافعة عن حقوق الإنسان في بلدها. وأقدر كثيراً حضور السيدة كلوديا بلوم دي باريري، وزيرة خارجية كولومبيا، وهي من أصل ألماني. ولكن الأهم من ذلك أن مشاركتها تعتبر مؤشراً قوياً على التزام كولومبيا بعملية السلام وعلى دعم مجلس الأمن. ولذلك أشكرها مرة أخرى على حضورها هذه الجلسة. وأود التعليق على خمس نقاط موجزة.

أولاً، وكما قال الكثير من الذين تكلموا من قبل، فنحن نشعر بقلق عميق من عدد القتلى في صفوف المدافعين عن حقوق الإنسان. ونرى أنه لا يزال مستمراً تهديد الزعماء الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يؤيدون اتفاق السلام النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم، وكذلك السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والمدافعات عن حقوق الإنسان على وجه الخصوص. وقد أذهلني الرقم الذي ذكرته السيدة كارابالي روداليجا في بيانها فيما يتعلق بقتل ١٦٠ من القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان في كولومبيا منذ بداية هذا العام - ١٦٠ قتيلاً. وأود فقط أن أكرر أسماء بعض الذين ذكرتهم: كارينا غارسيا وكريستينا باوتيسستا وبابولا ديل كارمن مينا أورتيث.

ثانياً، نشيد بالنظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار لمواصلة عمله المشرف. وأود أن أذكر بأننا اجتمعنا

في المناطق التي تنفذ فيها برامج التنمية خلال إدارة الرئيس دوكي بما يبلغ ١٨٦ مشروعا بقيمة ٤٢٣ مليون دولار بتمويل من عائدات النفط والتعدين. وتواصل الوكالات الحكومية أيضا دعم ١٠٠ ٠٠٠ أسرة أعربت عن استعدادها للتخلي عن زراعة الكوكا والانتقال إلى الشرعية.

وبالإضافة إلى التحديات الناجمة عن تنفيذ الاتفاق والتصدي للجائحة، تواصل كولومبيا تخصيص موارد كبيرة لمساعدة ١,٨ مليون مواطن فنزويلي أجبروا على مغادرة بلدهم. إن نجاح واستدامة إعادة إدماج المقاتلين السابقين أمران حاسمان في منع دورات العنف الجديدة. ونحن نواصل العمل بتصميم لدعم المشاريع الإنتاجية. وقد ارتفع عدد المستفيدين من المشاريع التي تم تنفيذها في النصف الأول من العام الجاري بنسبة ٧١ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٩. وتعمل المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج بصورة طبيعية على المستوى الإداري، وقد ضمنت الحكومة توفير السلع والخدمات واللوازم اللازمة. وقد تم توسيع نطاق الإمدادات الغذائية، على الرغم من أن المركز القانوني لتلك المناطق قد انتهى منذ فترة طويلة. ويستمر منح البدلات الشهرية للمقاتلين السابقين المقيمين داخل وخارج المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج.

وتم تعزيز الربط الرقمي من أجل إتاحة فرص الحصول على التعليم والمساعدة التقنية للمشاريع الإنتاجية. وقد اعتمدت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع آليات افتراضية للاعتناء بالمقاتلين السابقين. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت الوكالة المعنية بالإصلاح الإقليمي اجتماعات افتراضية لتعزيز العلاقة بين السلطات المركزية والإقليمية ومواءمة العروض المؤسسية مع أدوات التخطيط المحلية.

ولا يزال التحدي الأكبر أماننا هو سلامة وحماية المقاتلين السابقين والمدافعين عن حقوق الإنسان وقادة المجتمع والمجتمعات

تواجه كولومبيا، مثلها مثل جميع البلدان الأخرى، تحديات هائلة تسببها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وقد نفذت حكومة بلدي تدابير شاملة لحماية الصحة العامة وتقديم الدعم لأكثر الفئات ضعفا والحفاظ على الوظائف وحماية رفاه مواطنينا.

وحتى في سياق هذه الجائحة ما زلنا ملتزمين التزاما راسخا بتنفيذ أحكام الاتفاق النهائي لعام ٢٠١٦ لإنهاء النزاع المسلح وبناء سلام مستقر ودائم في كولومبيا. ولم نتراجع عن أي مجالات عمل تقوم عليها سياسة "السلام في إطار الشرعية". بل إن تنفيذها أولوية لحكومة الرئيس دوكي.

ولا يزال الإطار الذي وضعه الاتفاق فاعلا. وعقد المجلس الوطني لإعادة الإدماج وكذلك مختلف الأفرقة العاملة الثلاثية الاجتماعات بصورة دورية. وعقدت لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه ستة اجتماعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

واعتمدت جميع الوكالات المعنية بتنفيذ سياسة "السلام في إطار الشرعية" تدابير للوقاية من الجائحة والتخفيف من مخاطرها. وتشمل قائمة المستفيدين من هذه التدابير المقاتلين السابقين والضحايا والمزارعين الملتزمين بالبرنامج الوطني لاستبدال المحاصيل غير المشروعة. وفي المناطق الإقليمية الـ ٢٤ السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، وضعت بروتوكولات لمنع العدوى وضمان التحويل إلى المراكز الصحية عند الضرورة من خلال التنسيق الوثيق مع السلطات المحلية.

ونواصل العمل بجد على إقرار وتنفيذ مشاريع في البلديات الـ ١٧٠ الأكثر تأثرا بالفقر والعنف حيث يستمر تنفيذ برامج إنمائية تركز على المناطق. وتمول جهود تحقيق الاستقرار من الميزانية الوطنية بشكل رئيسي بالإضافة إلى تمويل مكمل آخر من القطاعين العام والخاص، فضلا عن التعاون الدولي. ويستمر تحقيق نتائج موثوقة بينما يستمر الالتزام بتقديم الدعم الدولي

حالة خلقت تهديدات جديدة للمجتمعات الأكثر ضعفا وقادة المجتمع والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وتلتزم حكومة الرئيس دوكي التزاما قويا بالحد من المحاصيل غير المشروعة وتعزيز خيارات استبدال المحاصيل للمجتمعات المحلية. ووفقا لآخر تقرير صادر عن نظام الرصد التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، حققت كولومبيا في عام ٢٠١٩ انخفاضا بنسبة ٩ في المائة في المساحة المزروعة بالكوكا. وكانت هذه هي السنة الثانية التي تسجل انخفاضا في المساحة المزروعة. لن تحقق كولومبيا السلام المنشود إذا ظل الاقتصاد غير المشروع مربحا. والتعاون الدولي والمسؤولية المشتركة ضروريان لمعالجة هذه المشكلة.

إن تنفيذ الاتفاق عملية ذات اتجاهين وتتطلب التزاما فعليا من جانب الدولة والحزب السياسي للقوة الثورية البديلة المشتركة على السواء. وتؤكد حكومة بلدي من جديد على ضرورة أن تطلب البعثة من القوة الثورية البديلة المشتركة الامتثال لتوفير المعلومات المتعلقة بجماعات الاتجار بالمخدرات، ومواقع الأشخاص المفقودين، وتسليم الأصول التي تسهم في تعويض الضحايا، والمعلومات عن تجنيد الأطفال من جانب الجماعات المنشقة، ومواقع الألغام الأرضية، ضمن أمور أخرى.

وتواصل حكومتنا تقديم الدعم لنظام العدالة الانتقالية، بما في ذلك تمويل جميع آلياته. ولا بد لي من أن أؤكد أنه لم يحدث ولن يكون هناك أي تخفيض في الميزانية. ويتوقف نجاح العدالة الانتقالية على الإيفاء بحقوق الضحايا، لا سيما من حيث العدالة والحقيقة والتعويض.

وفي إطار الاتفاق، تم تحديد مجموعة متنوعة من الجزاءات والإجراءات الإصلاحية وفقا لدرجة التعاون والاعتراف من جانب الخاضعين للولاية القضائية. كما أخذ الاتفاق في الحسبان ضرورة التحقق من الامتثال للجزاءات من أجل حماية حقوق الضحايا. وقد بدأت حكومتنا عملية تنسيق بين المؤسسات

المحلية. وقد حددت الحكومة إجراءات اتخذتها ١٥ وكالة مختلفة لتعزيز الوقاية والحماية الفردية والجماعية ودعم التحقيق والملاحقة القضائية، مع مفهوم شامل للأمن في سياق إعادة الإدماج وسياسة عدم التسامح مطلقا مع أي سلوك مخالف من جانب موظفي الدولة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قمنا بتحليل مفصل للتهديدات الأمنية الموجودة في بلديتي إيتوانغو وكالدونو. وقد استغرق اتباع توصياتنا بإنشاء مواقع أكثر أمنا للمقيمين في تلك المناطق وقتا. ومن خلال التنسيق الوثيق بين السلطات الوطنية والمحلية، وبدعم من البعثة، تم نقل المقاتلين السابقين من إيتوانغو إلى بلدية موتاتا. وتمت أيضا الموافقة على تدابير الحماية التي طلبتها المقاتلات السابقات.

وفي ٨ تموز/يوليه، كان مكتب المدعي العام قد تقدم في التحقيق في ١٤٦ من الجرائم الـ ٢٩٤ المسجلة منذ توقيع الاتفاق ضد المقاتلين السابقين وأسرهم. يمثل ذلك تقدما في نحو ٤٩,٧ في المائة من القضايا. وصدرت حتى الآن ١٩٨ مذكرة توقيف في جرائم القتل والشروع في القتل والاختفاء القسري، بما في ذلك ٥١ مذكرة للمحرضين الذين تم التعرف عليهم، فضلا عن ٢٧ إدانة ضد المسؤولين عن تلك الجرائم.

ومن الواضح تماما من نتائج التحقيق أن الهجمات تتصل بتعقد البيئة والتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة المنظمة الضالعة في الاتجار بالمخدرات والتعدين غير المشروع. تشمل هذه الجهات الفاعلة الإجرامية أعضاء لم ينضموا إلى إعادة الإدماج ينتمون إلى القوات المسلحة الثورية الكولومبية، وجماعة جيش التحرير الوطني الإرهابية، وغيرها من الجماعات الضالعة في الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويجب ألا ننسى أن النمو الهائل في المحاصيل غير المشروعة حدث بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٧. إننا نواجه الآن ثمن التزام الصمت خلال تلك الفترة، في مواجهة

بالتعاون الوثيق مع البعثة من أجل تصميم نظام سيعالج هذه الحاجة على النحو المناسب بمجرد أن تبدأ الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام بتنفيذ جزاءاتها.

وأخيرا، أود أن أشير إلى وقف إطلاق النار الفعلي من جانب واحد الذي أعلنته جماعة جيش التحرير الوطني الإرهابية في ٢٩ آذار/مارس وطلبها الأخير بوقف إطلاق النار بشكل ثنائي. تكرر الحكومة بقوة أن هذا الاستعداد المزعوم للسلام يجب أن يؤدي إلى اتخاذ جيش التحرير الوطني إجراءات ملموسة، مثل إطلاق سراح جميع الأشخاص المختطفين ووقف أي نشاط إجرامي.

والقيام بمهمتها الدستورية المتمثلة في حماية مواطنينا من التهديد الإرهابي والإجرامي الذي تشكله الجماعة.

وحكومة الرئيس إيفان دوكي ملتزمة التزاما قويا ببناء السلام في إطار الشرعية. إن دعم الأمم المتحدة حيوي لمواصلة التقدم على طريق تحقيق الاستقرار والتنمية في الأقاليم الأكثر تضررا من العنف والفقر. وفي خضم الأزمة العالمية الحالية، لن تضعف جهودنا وسنواصل تكريس كل الموارد الممكنة لتحقيق النتائج التي يستحقها مواطنونا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢١/٢٠.

فلنكن واضحين: لقد فشل جيش التحرير الوطني في تنفيذ إعلانه في آذار/مارس، وليس هناك ما يشير إلى أنه سيفي بتنفيذ هذا الإعلان الجديد. ولن تتوقف السلطات الكولومبية عن